

المحور الثالث: مشاريع التنمية الاقتصادية ومجالات التعاون آفاق التعاون العربي الصيني الإفريقي

التجربة الصينية والتنمية العربية

Guo Xiaoying¹

مستخلص:

إن التجربة الصينية تجربة في بناء وتنمية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، وقد حققت الصين بها إنجازات بالغة خلال فترة وجيزة. وتحت شعار الحزام والطريق، كيف تستفيد الدول العربية من التجربة الصينية حتى تعزيز التعاون الصيني العربي وتحقيق النهضة العربية هو تساؤل أساسي لهذه الدراسة، والهدف من هذا البحث هو استعراض التجربة الصينية في عيون العلماء العرب وتقييم آرائهم، وتحليل أسباب اهتمام العلماء العرب بالتجربة الصينية ودوافعه، ويحاول هذا البحث تحليل إمكانية استفادة الدول العربية من التجربة الصينية في تنميتها، حتى طرح بعض المقترحات للتنمية العربية. وتعتمد هذه الدراسة على منهج المادية الجدلية والمادية التاريخية ومنهج تحليل النص، إضافة إلى اعتماد منهج المقارنة كأداة لتحليل دراسات ومراجع علمية تخص موضوع الدراسة، ليعطينا تفسيراً منطقياً لأسباب اهتمام العلماء العرب بالتجربة الصينية ومضامين دراستهم، ومعرفة كيف تستفيد الدول العربية من التجربة الصينية في تنميتها. وقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام وخاتمة. القسم الأول، تم فيه استعراض طبيعة التجربة الصينية وفجوها وخصائصها وأهميتها في عيون العلماء العرب والتقييم لآرائهم، أما القسم الثاني فتم فيه استعراض أسباب دراسة العلماء العرب في التجربة الصينية من حيث الخلفيات والدوافع، وزوايا دراستهم، والقسم الثالث، تم فيه تحليل إمكانية استفادة الدول العربية من التجربة الصينية وكيفيةها. وقد خلص البحث إلى أنّ التجربة الصينية تجربة فريدة، لها خبرات غنية في تحقيق التوازن بين الإصلاح والتنمية والاستقرار، ومكافحة الفقر، يمكن

¹الدكتورة في اللغة العربية وآدابها، رئيسة قسم اللغة العربية بجامعة يانغتشو، باحثة في مركز الدراسات السودانية بجامعة يانغتشو، اهتماماتها الأكاديمية: الثقافة العربية الإسلامية

للدول العربية الاستفادة منها، ولكن لا يمكن نقلها من الصين إلى الدول العربية مباشرة، بل يجب الاستفادة منها من حيث طبيعتها وفحواها، لا بشكل سطحي، وعلى كل دولة إيجاد نموذج تنموي يتوافق مع ظروفها الخاصة.

الكلمات المفتاحية: التجربة الصينية؛ التنمية العربية؛ إمكانية الاستفادة

مقدمة:

تعتبر التجربة الصينية تجربة الصين في بناء وتنمية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، ذلك بناء على أساس الواقع الصيني، وعن طريق الاستكشاف والممارسة، حيث لا تشمل إنجازات التنمية فحسب، بل تشمل على الدروس فيها أيضا.

وقد لفتت إنجازات التنمية الصينية المحققة منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح الكثير من الباحثين العرب الذين طالبوا باتخاذها نموذجا للدراسة المعمقة. فمنهم من درس وناقش التجربة الصينية من زوايا مختلفة استنادا إلى مواقف نظرية متباينة سعيا إلى استكشاف أسرار صعود الصين المتسارع، وتحليل طبيعة التجربة الصينية، ومضمونها، وخصائصها، وأهميتها، واختيار مدى استفادة الدول العربية منها في تحقيق النهضة العربية. فتحاول هذه الدراسة استعراض دراسة العلماء العرب في التجربة الصينية وتفسير العلاقة بين التجربة الصينية والتنمية العربية وتحليل إمكانية الاستفادة الدول العربية من التجربة الصينية وكيفيةها.

1. التجربة الصينية

تمكنت التجربة الصينية من تحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية بالغة الأهمية خلال فترة وجيزة نسبيا، في الوقت الذي كانت فيه الدول المتطورة اقتصاديا والدول النامية على حد سواء تتخبط بأزمة مالية، الأمر الذي شد انتباه الباحثين والمراقبين في أنحاء العالم، وبينهم العلماء العرب. نود أن نستعرض وجهات نظر العلماء العرب في التجربة الصينية ونحللها ونقيمها إيجابية أم سلبية.

1.1 طبيعة التجربة الصينية

كانت طبيعة التجربة الصينية محط سجال بين النخب العربية. فذهب بعضهم إلى القول بأنها رأسمالية ذات خصائص صينية، ومنهم من رأى أنها براجماتية، وقلة منهم رأت أنها اشتراكية ذات خصائص صينية.

رأى سمير أمين أن الصين اختارت الطريق الرأسمالي، والسبب في ذلك أنها تستمد شرعيتها بالكامل من مبادئ الثورة الصينية ولا تستطيع التكر لها لأن ذلك التكر يقود إلى دمارها. ورأى أن "اشتراكية السوق" هي مجرد طريق مختصر لبناء الهياكل الأساسية للرأسمالية ومؤسساتها، مع التقليل بقدر الإمكان من النزاعات والآلام المصاحبة للتحويل إلى الرأسمالية.⁽¹⁾

فيما أكد عبد العزيز حمدي على أن الصين والغرب قدما رؤية متباينة لمفهوم "الرأسمالية". فمفهوم "الرأسمالية" في النصوص الصينية يشير إلى الاستغلال وتغليب مصالح الفرد على مصالح الجماعة، كما يشير إلى الفساد والانقسام الطبقي. أما في النصوص الغربية فيشير مفهوم الرأسمالية إلى حرية العمل، وفرص الإبداع والأخذ بزمام المبادرة، ومنح الحوافز لأصحاب المقاولات والمغامرين في المجال التجاري والاقتصادي. وتوصل إلى استنتاج مفاده أن الصين تحاول الدمج بين الاشتراكية بالمفهوم الصيني والرأسمالية بالمفهوم الغربي، وهو ما يمكن وصفه بالرأسمالية ذات الخصائص الصينية.⁽²⁾

وانطلاقاً من توصيف التجربة الصينية بالبراغماتية، رأى إبراهيم الأخرس أن نقطة التحول التاريخية في الصين نحو انتهاج بعض آليات السوق، وبخاصة عند افتتاح المدن والمناطق الاقتصادية كان إيذاناً بولادة سياسة النفعية البراغماتية لدى القيادة الصينية في نهاية القرن العشرين. وإبان قيادة الرئيس الصيني زيمين تجلت السياسة البراغماتية في تنشيط التجارة، والاستثمار الأجنبي، والمعلوماتية، والقروض والمساعدات من الهيئات الدولية المانحة، والعمل على نقل التكنولوجيا من الخارج، واكتساب المهارات الإدارية في الداخل. وكانت تلك الإنجازات ضرورية للإرتقاء بالصين إلى مصاف الدول المتقدمة.

أما من وصف التجربة الصينية بالاشتراكية ذات الخصائص الصينية فأبرزهم السفير السوري السابق محمد خير الوادي الذي أكد على أن الرئيس الصيني دينغ شياو

بينغ أثبت أنّ آلية السوق أو آلية التخطيط هما أسلوبان مختلفان لتنظيم الاقتصاد وتحسين قدرة الإنتاج الاقتصادي. وأنّ اقتصاد السوق موجود في المجتمع الاشتراكي أيضا، ويمكن بل يجب تطبيق اقتصاد السوق في الدولة الاشتراكية للاستفادة من مزايا الرأسمالية لتخدم الهدف النهائي لتحقيق النهضة الصينية.

ليس من شك في أن التباين الأيديولوجي واضح في فهم النخب العربية لطبيعة التجربة الصينية. فقليل منهم اعترفوا بطبيعة الاشتراكية ذات الخصائص الصينية. وذهب أكثرهم إلى أن الاشتراكية فقدت الكثير من مبادئها أثناء مراحل الإصلاح والانفتاح. وبما أن اقتصاد السوق مرتبط بالرأسمالية ترسخ في ذهن بعض الناس أن إصلاح دينغ شياو بينغ سيقود الصين إلى الرأسمالية. وعلى أرض الواقع، كما قال الزعيم دينغ نفسه، تبين أن اقتصاد السوق ليس رأسماليا لأن هناك أسواقا في ظل الاشتراكية أيضا. فتمسكت الصين بالطريق الاشتراكي حيث تبقى الملكية العامة هي الغالبة إلى جانب تطور الملكيات المتنوعة الأخرى والتوزيع في سوق العمل. وحيث تعايش أنواع من التخصيصات يتم تخصيص المواد على قاعدة نظام السوق والتنظيم الرائد من جانب الدولة الصينية التي تتمسك بالتنمية السلمية سعيا لبناء عالم متناغم. وما زالت الصين تتمسك بنظرية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وهي دولة اشتراكية بكل معنى الكلمة.

1.2 فحوى التجربة الصينية

ذهب بعض العلماء العرب إلى أن فحوى التجربة الصينية هو الاقتصاد المختلط، فاعتقد إبراهيم الأخرس أن الصين قد فضلت أن تفتح على السوق الرأسمالية بصورة ملائمة في ظل وجود ضوابط، مما يسمح بترك المجال مفتوحا للانتقاء والاختيار بين أفضل الخيارات الرأسمالية. وأيا كان النظام المطبق في الصين الآن حتى ولو كان رأسماليا ليبراليا ولكنه خاضع للرقابة والإشراف من قبل الدول، وهذا هو الحال في الصين اليوم. كما أشار إلى أنّ مفهوم السوق في الصين أصبح يشكل أحد المصطلحات

القائمة منذ بداية الإصلاح الانفتاح، ولكن الصين لن تتخلى عن الاشتراكية التي اتخذتها أيديولوجية اقتصادية للدولة منذ إنشاء الجمهورية. إن اشتراكية السوق بمثابة هجين أو مزيج يجمع بين الاشتراكية والرأسمالية في بوتقة واحدة. في الوقت الذي ما زال النموذج الصيني الذي تحدد ملامحه الاشتراكية لا يشكل الاشتراكية الحقيقية الخالصة ولا هو بالرأسمالية الحقيقية الخالصة، وإنما يعد بمثابة رأسمالية بيروقراطية يصعب تحديدها أو تمييزها في الوقت الراهن.

فيما رأى بعض العلماء العرب أن فحوى التجربة الصينية هو اشتراكية السياسة ورأسمالية السوق، واعتقد أن الصين تتمسك بالطريق الاشتراكي في السياسة، وذلك يتمثل في الإبقاء على سيطرة الحزب الشيوعي القوية على مقاليد السلطة ومؤسساتها في البلاد، مع تعديل طفيف وشكلي في قيم وحركة المشاركة السياسية، لتتلاءم أكثر مع النظام الاشتراكي الشمولي، أما في الاقتصاد، فتمسك بالنظرية الرأسمالية المتمثلة في احترام قوى السوق لتحديد مستويات الأجور والأسعار.

وهناك قسم ثالث ذهب إلى أن فحوى التجربة الصينية هو الاقتصاد الموجّه للتصدير، فهم على يقين أن الصين لم تنهض في فجر مولد القرن الحادي والعشرين إلا بفضل فيضان الصادرات الرخيصة، وذلك يرجع إلى نجاح الصادرات الصينية في غزو كافة دول العالم بمختلف مستوياتها الشرائية. كما اعتقدوا أن أهم عوامل الدفع المستقبلي للاقتصاد الصيني سوف تقوم على الصادرات لأنها لا تزال تمثل أعلى درجات التسارع والتغيير في الصين في خضم الاستمرار بإقامة المناطق الاقتصادية الحرة والساحلية الموجهة للتصدير وفي ظل انكباب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصين وهذا ما جعل النمو الاقتصادي في الصين يتصاعد في ثبات نحو الوصول إلى مرتفعات التقدم والتمحور في الصين وجنوب شرق آسيا.

تكون التجربة الصينية معقدة، يصعب أن تلخص بعبارات بسيطة. فيشتمل فحوى التجربة الصينية على: دمج المبادئ الأساسية للماركسية مع الظروف الصينية

الحقيقية لبناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية؛ بناء اقتصاد السوق الاشتراكي؛ التركيز على التنمية الاقتصادية؛ تحقيق التوازن بين علاقة الإصلاح والتنمية والاستقرار، التركيز على تحسين مستوى معيشة الشعب لتحقيق التنمية الشاملة؛ الاعتماد على الذات لبناء دولة مبدعة.

1.3 خصائص التجربة الصينية

ذهب طارق فارس إلى أنّ الإصلاح المتدرج سمة من أهم خصائص التجربة الصينية. فأشار إلى أن الإصلاح في الصين بدأ من الريف إلى المدينة، ومن الاقتصاد إلى السياسة، ومن اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق. وبشكل متدرج مرحلي وتجريبي تم توسيع نطاق الإصلاح من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر. ومارست الصين عملية الإصلاح وفقا لسياسة متدرجة قائمة على المراحل ودون القفز فوقها.

ورأى إبراهيم الأخرس أنّ الحكومة القوية هي من خصائص التجربة الصينية الهامة. فقامت التجربة الاقتصادية الاشتراكية الصينية على أساس الاعتماد الكامل على الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ومع تحول الصين نحو الإصلاح والانفتاح بدأت مرحلة جديدة من إعادة البناء والتحول إلى اقتصاد السوق الاشتراكية. هكذا أضافت الصين بعدا جديدا لدور الدولة في ترشيد وتحسين أدائها. ولما كان وجود الدولة ضروريا لاستمرار الحياة الاقتصادية والاجتماعية فالدولة القوية ضرورة لا غنى عنها حتى في ظل اقتصاد السوق. ولا تزال الدولة الصينية القوية تلعب دورا إيجابيا ونشيطا وفعالا.⁽³⁾

على جانب آخر، ذهب بعض الباحثين العرب إلى أن الإصلاح السياسي الحذر هو من خصائص التجربة الصينية الهامة. فأشاروا إلى أن الإصلاحات السياسية في الصين طبقت بحذر شديد لأن الإصلاح السياسي يتطلب فترة انتقالية لزيادة مساحة الديمقراطية بحذر شديد. فالدول المتخلفة اقتصاديا غالبا ما تسودها نظم دكتاتورية. في حين هناك علاقة سببية بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية. فكلما زادت

مساحة التنمية الاقتصادية زادت مساحة الديمقراطية، حيث أن النظم الديمقراطية لا تنشأ أو تتطور إلا في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً.

ومنهم من إعتقد أن الاعتماد على الذات سمة من أهم الخصائص الصينية أيضاً. فرأوا أن السياسات الصينية تتم في إطار رؤية تنموية شاملة، تلعب فيها الدولة دوراً قوياً وإيجابياً. لذا إعتمدت الصين سياسة الانفتاح بإرادة مستقلة وليس تحت ضغوط خارجية كما حصل في بعض الدول النامية. وتم توظيف الاستثمارات الأجنبية بشروط الصين، وليس بشروط الأجانب. والصين قادرة على اتخاذ مواقف مستقلة في القضايا الدولية، ولم تتحول كغيرها من الدول الآسيوية إلى دولة تابعة. الأمر الذي ساعد على تحقيق هدف الصين في التنمية.

وبالإضافة إلى تلك الخصائص المذكورة أعلاه، فهناك خصائص مهمة للتجربة الصينية، تتمثل في استخلاص الحقيقة من تحليل الواقع الصيني نفسه حيث عملت التجربة على تحسين مستوى معيشة الشعب الصيني في جميع مناطق سكنه.

2. دراسة العلماء العرب في التجربة الصينية

2.1 خلفية دراسة العلماء العرب في التجربة الصينية ودوافعها

يرجع تاريخ العلاقات بين الصين والبلدان العربية إلى عهد قديم، فقد ذكرت السجلات التاريخية أن الاتصالات الودية بين الطرفين بدأت قبل أكثر من 2100 عام، والتعاملات بينهما لم تنقطع قط لحوالي عشرين قرن بجهود مشتركة من قبل الطرفين، كثير من المؤرخين والرحالة العرب قد تحدثوا عن الصين في كتبهم، مثل اليعقوبي والمسعودي وابن البيطار والأصطخري وابن بطوطة، والخ، كان الكتاب بعنوان "أخبار الصين والهند" على يد سليمان التاجر وأبي زيد السيرا في هو أول كتاب سجل فيه العرب أحوال الصين حسب مشاهداتهم العينية، هذا في القرن التاسع ميلادياً. وطرح العلماء العرب مفهوم التجربة الصينية منذ الخمسينات والستينات من القرن السابق وبدأوا يتحدثون عن التجربة الصينية في مجال ما في السبعينات

والثمانينات كما عمّقوا الدراسة فيها في التسعينات حتى وصلوا بدراساتهم في التجربة الصينية إلى مستوى جديد في القرن الحادي والعشرين.

وهناك أسباب عديدة لدراسة النخب العربية في التجربة الصينية، الأول الأهم هو المعجزة الصينية، فما لفت أنظار العلماء العرب هو الصعود الصيني في العالم خلال فترة قصيرة نسبياً حتى وصفوا الظاهرة الصينية بالمعجزة. قال إبراهيم الأخرس: "لا شك أن الصين قد حققت إنجازات واسعة، وهي اليوم تخطو نحو الصعود والتقدم بخطوات سريعة غير متسارعة، ولا أحسب أن بلدا حقق هذه الإنجازات التي تصل إلى حد المعجزات باستثناء الصين اليوم، فكم هي ضخمة تلك التغيرات الهيكلية والتحويلات الاقتصادية التي حدثت في الصين في بداية مخاض الألفية الثالثة."

الثاني هو فشل نموذج الديمقراطية الغربي، فذهب علي سيد النقر إلى أن الصين احتفظت بلقب صاحب أعلى معدل في نمو الناتج الإجمالي القومي منذ عقد التسعينيات بين دول العالم، حيث احتفظت الصين بمعدل نمو يقارب من 10% خلال هذه الفترة، ولم تؤد الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تراجع الصين عن احتفاظها بهذا اللقب رغم ما أدت إليه منه انهيارات وكوارث في اقتصاديات دول كبرى أخرى على رأسها الولايات المتحدة القطب الاقتصادي الأكبر في العالم، حيث سجل معدل النمو الاقتصادي بالصين حوالي 7.8%. فصمدت التجربة الصينية أمام الأزمة المالية العالمية، بينما فشل النموذج الغربي، فلفت أنظار العلماء العرب إلى التجربة الصينية.

السبب الثالث هو التشابه بين الصين والعالم العربي، فمن المعلوم أن الحضارة الصينية والحضارة العربية تنتمي إلى الحضارة الشرقية، والعلاقات بين الصين والبلدان العربية تضرب جذورها في أعماق التاريخ، كما تنتمي الدول العربية والصين إلى العالم الثالث، والدول النامية، كما تشارك الدول العربية الصين في التجارب التاريخية المماثلة.

2.2 زوايا دراسة العلماء العرب في التجربة الصينية

درس العلماء العرب في التجربة الصينية من زوايا مختلفة، فمنها البعد الاقتصادي للتجربة الصينية، ركزوا فيه على سياسة الإصلاح والانفتاح واقتصاد السوق الاشتراكي وتجربة الصين لمواجهة العولة،

لقد كان مولد الصين الجديدة في ديسمبر عام 1978 عندما انعقدت الدولة الثالثة الكاملة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني، وتعد هذه الدورة أهم دورة يعقدها الحزب الشيوعي منذ تحرير الصين في عام 1949، لأنها شهدت تحولاً تاريخياً لم يسبق له مثيل في تاريخ الأمة الصينية. وتجسدت أهمية هذه الدورة في أنها قررت إنهاء عزلة الصين التي فرضتها على نفسها لمدة أربعة قرون ونصف قرن. ويقسم العلماء العرب مراحل الإصلاح إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى (ديسمبر 1978 – سبتمبر 1984) الإصلاح في الريف الصيني وحشد الطاقات، المرحلة الثانية (أكتوبر 1984 – ديسمبر 1991) الإصلاح في المدن والمناطق الحضرية، المرحلة الثالثة (يناير 1992 حتى عام 2000) الإصلاح الشامل والتوجه نحو اقتصاد السوق الاشتراكي.

كما يجمعون على أن إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة وجذب الاستثمارات الأجنبية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من أهم إجراءات في تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح.

وبحلول شهر يناير 1992م، تم دخول الإصلاح الاقتصادي في الصين مرحلة جديدة بالانتقال من الإصلاح في المدن والمناطق الحضرية وإصلاح أساليب الاقتصاد الجزئي، إلى مرحلة جديدة هي مرحلة الإصلاح الشامل من خلال التوجه نحو اتباع أساليب اقتصاد السوق الاشتراكي أو السوق ذات الخصائص الصينية. وهو عبارة عن تحقيق الدمج الطبيعي بين نظام الملكية العامة واقتصاد السوق. في ظل سيطرة الدولة

الإيجابية والفعالة تلعب آلية السوق - داخل هذا النظام - دوراً أساسياً في توزيع الموارد، حتى يمكن إقامة نظام اقتصادي مدمج يتمتع بالفاعلية والعدل والمستوى المرتفع. أما عن الأبعاد الأخرى للتجربة الصينية، فيدرس العلماء العرب في البعد السياسي للتجربة الصينية من النظام السياسي الصيني والديمقراطية الشعبية الاشتراكية والإصلاح السياسي الحذر، ويعتقد بعضهم أن الصين دولة اشتراكية تمارس فيها دكتاتورية الشعب الديمقراطية، توجد بها "الأحزاب السياسية" ويعد الحزب الشيوعي الصيني أعلى تنظيم ساسي وهو المحدد الرئيسي للاتجاهات الأيديولوجية داخل الدولة، بالإضافة لوجود ثمانية أحزاب أخرى تدعى بالأحزاب الديمقراطية. كما يذهبون إلى أن الصين قد أجلت بدء الإصلاح السياسي إلى مرحلة تالية إلى حين تقوية النظام الاقتصادي وكانت حجتها في هذا هو أن الشعوب لا تأكل ديمقراطية بقدر ما تحتاج إلى رغيف الخبز وتوفير الحاجات والسلع الضرورية. ويؤكدون أن الصين كانت قد أطلق العنان للقوى الاقتصادية، غير أنها حددت أطر النظام السياسي في الوقت الذي يوجد علاقة طردية بين القوى السياسية والاقتصادية، لأن كلا منهما يؤثر في الآخر، ويتأثر به فالاتجاهات السياسية لا يمكن تحييدها دون الأخذ في الاعتبار العواقب الاقتصادية المترتبة عليها. سلكت الصين نهجاً متدرجاً في أسس التحول السياسي في ظل حذر شديد مما أثار إعجاب العالم من حيث تداول السلطة.

كما يتطرق إلى البعد الثقافي للتجربة الصينية، فمنهم من يعتقد أن الثقافة الصينية تحتوى على مكونات منشؤها العقيدتان الكونفوشيوسية والطاوية، بوصفهما مجموعة قيم ومبادئ أخلاقية وروحية أكثر منها عقيدة دينية. ومن هذه المكونات المؤثرة في الرقي والتقدم على سبيل البيان لا الحصر: العقل الجمعي التشاركي والتكاملي، والبراغماتية بمعنى التمتع بالنفس الطويل والتعامل ببرودة ومرونة في آن في التعاطي مع الأحداث والنتائج، والتواضع والانسجام مع احترام الترتيب الهرمي.

وفي البعد الاجتماعي للتجربة الصينية، ذهب بعضهم إلى أنّ الصينيين اهتموا بالعلم باعتباره رصيذا قوميا وثورة وطنية كبرى يجب المحافظة عليه باعتباره أداة فعالة ومدخل أساسيا لأية تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية. وأقرت استراتيجية التعليم في الصين عام 1995، والتي أوصت بأن التعليم لا بد أن ينظر إليه باعتباره استراتيجية قومية لا تقل أهمية عن الأمن القومي والدفاع شرط تنمية الولاء والانتماء، وقامت الاستراتيجية التربوية والتعليمية في الصين على محورين، هما: التربية السياسية والتي تضمن غرس الولاء والانتماء في نفوس الشعب. وتربية الأبناء الصين وخاصة الطلاب على الاشتراك في كافة أوجه النشاط الانتاجي. وأولوا اهتماما بالسياسة السكانية في الصين وتغييراتها، فرأوا أن سياسة تحديد النسل هبطت بمعدل المواليد في بر الصين الرئيسي بنسبة 50%، حيث انخفضت هذا المعدل من 33،34 في الألف خلال حقبة سبعينات القرن الماضي إلى 15،33 في الألف عام 1999. ولكن مع ظهور النتائج السلبية لهذه السياسة، عمد الحزب الشيوعي إلى إعادة النظر بها في أكتوبر 2015 سامحا للزوجين بإنجاب طفلين بدل الطفل الواحد.

أما في البعد العسكري، فيعتقد بعض العلماء العرب أنّ الصين تمتلك قوة عسكرية تقليدية هائلة مكونة من جيش نظامي وميليشيات مسلحة وقوات احتياط، فضلا عن امتلاكها لمنظومة تصنيع عسكري تتطور بشكل تصاعدي كل يوم، هذا إضافة إلى امتلاكها قوات استراتيجية لا يمكن الاستهانة بها وترسانة نووية ضخمة وبرنامج فضائي بدأ يثير مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية بسبب سرعة توسعه، ومنظومة استخبارات متكاملة، وميزانية إنفاق عسكري ضخمة جدا تتراوح من 80 و120 مليار دولار أمريكي.

وفي البعد الدبلوماسي، يعتقد بعضهم أن الصين تتمسك بالاستراتيجية الدبلوماسية المتمثلة في السعي لإقامة علاقات دبلوماسية أوثق مع المنافسين الاقتصاديين والسياسيين (الولايات المتحدة وألمانيا واليابان والهند)، وتطوير مصالح مشتركة مع

معظم دول العالم الثالث لتعزيز المكانة الدولية للصين، وزيادة الدعم المحدود جدا لمساعي متعددة الأطراف لتسوية مختلف القضايا الأمنية الآسيوية، وتأييد الاستئناف الكامل للحوارات والاتصالات السياسية والعسكرية الرسمية مع الولايات المتحدة وحلفائها، والحفاظ على علاقات إيجابية مع جمهوريات آسيا الوسطى والمراكز الرئيسية للإسلام كإيران.

كما يدرس العلماء العرب التجربة الصينية من منظور المقارنة الدولية، فأجرى بعضهم المقارنة بين التجربة الصينية ونموذج الاتحاد السوفيتي وذهبوا إلى أنّ الإصلاح في الصين بصورة متدرجة، حررت الصين أسعارها بالتدريج وبصورة بطيئة على طريقة الطهى الصيني، كما أنشأت مؤسسات لمساعدتها على السيطرة على التضخم. أما الاتحاد السوفيتي، فقد انساق بشكل أعمى وراء مشورة الخبراء الغربيين ورجال المخابرات الغربية ولجأوا إلى الفقرات الضخمة غير واضح الهدف لتحرير الأسعار مما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم في الاتحاد السوفيتي بشكل خيالي. وانهار الروبل بشكل مأساوي، وأثار التضخم السوفيتي الرعب بين المستثمرين الأجانب وقضى على امكانية تحقيق نمو في الاقتصاد وتدهورت الأوضاع الاجتماعية، وتضافرت هذه العوامل كلها وأدت إلى حدوث الفوضى والضياع مما أدى إلى انهيار الامبراطورية السوفيتية.

كما أجرى بعضهم المقارنة بين التجربة الصينية والنموذج الياباني، ويعزى سبب التطور الاقتصادي في الصين إلى تطور المنظور الإصلاحي في الصين، وانفتاحها على الاقتصاد العالمي وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية الحكومية وتشجيع الاستثمار الخارجية فضلا عن الاندماج التدريجي للاقتصاد الصيني في بوتقة الاقتصاد الرأسمالي الحر. ساعد في ذلك رخص الأيدي العاملة الصينية وانخفاض كلفة الأراضي في الصين، إضافة إلى سياسات مالية ومصرفية تدعم الاستثمار في هذا البلد. ويعزى سبب التطور الاقتصادي في اليابان إلى تقديس العمل وتضخيم الإنتاج؛ الجماعية في اتخاذ القرار؛ الإدارة اليابانية تتميز بالعقلانية والعملية؛ نظام التعليم الياباني يقلل من أهمية

الجانب النظري في العملية الأكاديمية ويركز على الجانب المهني والعمل السريع؛ شبكة الإعلام اليابانية شبكة هائلة: الاستفادة من الظروف الدولية.

وأجرى بعضهم المقارنة بين التجربة الصينية وتجارب الدول العربية، فالمقارنة بين التجربة الصينية والتجربة المصرية، وذهبوا إلى أن التجريبتين بدأتا منذ ثلاثة عقود لدعم التوجه نحو اقتصاد السوق، لكن التجربة الصينية حققت الكثير من أهدافها، بينما لم تستطع التجربة المصرية تحقيق ذلك. يركز مفهوم الإصلاح الإداري الصيني على فصل مهام الحكومة عن تلك المهام الخاصة بتشغيل المؤسسات الصناعية والتجارية، اتجهت نحو خصخصة الإدارة مع الاحتفاظ بالملكية، دون التحول إلى اقتصاد السوق بالمعنى الشائع من سيادة الملكية الخاصة، قامت بشكل أكبر على فلسفة الخدمة العامة الجديدة، أما تجربة الإصلاح الإداري في مصر للتحول نحو اقتصاد السوق ارتكزت على فلسفة مدرسة الليبرالية الجديدة، العمل على إقامة حكومة إنجاز مهام تركز على النتائج وليس على القواعد، وهكذا مثلت فلسفة الإصلاح الإداري في مصر توجهها نحو دور جديد للإدارة الحكومية المصرية في إطار اقتصاد السوق على غرار الدول الغربية الرأسمالية.

ورأى بعض العلماء العرب أن مظاهر الاختلاف بين التجربة الصينية وتجارب الدول الخليجية تتمثل في أن الصين تتسم بالتنوع الكبير في الوقت التي تتسم فيه دول الخليج بأنها أحادية الإنتاج حيث تعتمد بصفة أساسية على إنتاج وتصدير النفط. ومن أهم عوامل نجاح التنمية في الصين ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي إضافة إلى ارتفاع معدل الاستثمار المحلي الصيني الذي بلغ 39% من الناتج المحلي الصيني الإجمالي عام 1998م، نجد أن دول الخليج مازالت تضع العراقيل أمام رؤوس الأموال الأجنبية بالرغم من أهمية هذه الاستثمارات في رفع القدر الإنتاجية للدولة وترشيح قواعد اقتصادها إذا لم ما تم التعامل معها وفق شروط وقواعد محددة مثلما يحدث في الصين. في الوقت الذي مازال يهيمن فيه القطاع الحكومي على مجمل النشاط الاقتصادي في الدول

الخليج، نجد أن هناك توجهاً متزايداً في الصين لإحلال القطاع الخاص محل الدولة في إدارة الأنشطة الاقتصادية العولمة لأجل تخفيف من الأعباء الملقاة على كاهل الدولة ويجعل من القطاع الخاص شريكاً أساسياً في عملية التنمية.

أشاد العلماء العرب الإنجازات الصينية المرموقة من جهة، ومن جهة أخرى، أشاروا إلى ما انطوت عليه التجربة الصينية من السلبيات بصورة موضوعية، التي تتجلى في التفاوت بين الأقاليم والتلوث البيئي وشيخوخة المجتمع والخلل السكاني وانتشار الفساد والبطالة، إضافة إلى انخفاض فعالية المؤسسات الحكومية ونقص النظام المالي والمصرفي السليم، ومشكلة الطاقة والموارد، وقد حلل العلماء العرب أسباب وجود هذه المشاكل، وذهبوا إلى أنها مشاكل لا مفر منها في عملية تحول اقتصادي، وقد أدركت الحكومة الصينية هذه المشاكل وبذلت الجهود سعياً إلى حلها، وعلى ثقة بأن الصين قادرة على معالجة هذه المشاكل بشكل جيد.

2.3 تقييم دراسة العلماء العرب في التجربة الصينية

الأول، يتميز اهتمام العلماء العرب بالتجربة الصينية بالاستمرارية، حيث طرح

العلماء العرب مفهوم التجربة الصينية منذ الخمسينات والستينات من القرن السابق وبدأوا يتحدثون عن التجربة الصينية في مجال ما في السبعينات والثمانينات كما عمّقوا الدراسة فيها في التسعينات حتى وصلوا بدراساتهم في التجربة الصينية إلى مستوى جديد في القرن الحادي والعشرين.

الثاني، تكون وجهات النظر للعلماء العرب عن التجربة الصينية شاملة وإيجابية وموضوعية بشكل عام، فيدرسون في التجربة الصينية من الأبعاد المختلفة مثل الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والعسكرية والدبلوماسية كما من منظور

المقارنة الدولية ومن أبعاد أخرى حتى تكون دراستهم شاملة. كما تكون آراء ومواقف معظم العلماء العربية عن التجربة الصينية إيجابية وموضوعية، فاعتقدوا أن التجربة الصينية تناسب ظروف الصين واحتياجاتها الاجتماعية وأشادوا الإنجازات الصينية المرموقة من جهة، ومن جهة أخرى، أشاروا ما انطوت عليه التجربة الصينية من السلبيات بصورة موضوعية، واعتبروا أن التجربة الصينية قد لا يمكن نسخها لبلد آخر ولكن يمكن الاستفادة منها، وأنه يتعين على كل بلد إيجاد نموذج تنمية وفقا لخصائصها.

الثالث، وجود التحيز الأيديولوجي في فهم العلماء العرب لطبيعة التجربة الصينية. فقليل من العلماء العرب تعرفوا على طبيعة الاشتراكية ذات الخصائص الصينية للتجربة الصينية، وذهب كثير من العلماء العرب إلى أن الاشتراكية فقدت الكثير من مبادئها أثناء مراحل الإصلاح والانفتاح، وذهبوا إلى أن طبيعة التجربة الصينية هي رأسمالية ذات خصائص صينية، أو براجماتية، أو اشتراكية السوق، ولكن في الواقع، كما قال الزعيم دينغ شياو بينغ إن اقتصاد السوق ليس رأسماليا وذلك لأن هناك أسواقا في ظل الاشتراكية أيضا. فظلت الصين تتمسك بالطريق الاشتراكي وتنفذ الملكية العامة هي الغالبة بينما تتطور الملكية المتنوعة الأخرى، وتنفذ التوزيع وفقا للعمل بوصفه الرئيسي وتعايش أنواع من التخصيصات الأخرى، وتنفذ تخصيص المواد

مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني

على قاعدة نظام السوق والتنظيم الرائد من جانب الدولة، كما تتمسك بالتنمية السلمية سعياً إلى بناء العالم المتناغم.

الرابع، كان فهم العلماء العرب لفحوى التجربة الصينية بسيطاً، فلخصوا العلماء العرب فحوى التجربة الصينية "بالاقتصاد المختلط"، "اشتراكية السياسة ورأسمالية الاقتصاد" أو "الاقتصاد الموجّه للتصدير"، تكون هذه الآراء أحادية الجانب، لا يمكن تلخيص فحوى التجربة الصينية بصورة شاملة، فتكون التجربة الصينية معقدة، يصعب أن تلخص بعبارات بسيطة. يشتمل فحوى التجربة الصينية على: دمج المبادئ الأساسية للماركسية مع الظروف الصينية الحقيقية لبناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية؛ بناء اقتصاد السوق الاشتراكي؛ التركيز على التنمية الاقتصادية؛ تحقيق التوازن بين علاقة الإصلاح والتنمية والاستقرار، التركيز على تحسين مستوى معيشة الشعب لتحقيق التنمية الشاملة؛ الاعتماد على الذات لبناء دولة مبدعة.

الخامس، تكون آراء العلماء العرب عن خصائص التجربة الصينية وأهميتها موضوعية بشكل أساسي، حيث اعتقدوا أن الإصلاح المتدرج والحكومة القوية والإصلاح السياسي الحذر والاعتماد على الذات من أهم خصائص التجربة الصينية، إنّ هذه الآراء موضوعية نسبياً، ولكن هناك بعض القيود المتمثلة في إهمال بعض الخصائص الهامة للتجربة الصينية مثل استخلاص الحقيقة من الواقع والتركيز على

تحسين مستوى معيشة الشعب. أما عن أهمية التجربة الصينية فتتجلى في أنه يمكن للدول النامية خاصة الدول العربية الاستفادة من التجربة الصينية وأن التجربة الصينية قد تحدث تغييرات في النظام الدولي وتساعد على تعزيز القوة الصينية الناعمة، ونرى أن التجربة الصينية هي طريق يناسب الظروف الصينية الخاصة، فيمكن لبعض البلدان الأخرى الاستفادة منها، ولكن لا يمكن نسخها لبلد آخر ويتعين على كل بلد إيجاد نموذج تنمية وفقا لخصائصها. إن التجربة الصينية واحد من نماذج التنمية في العالم الملون، تضيف لون الحضارة الشرقية إلى العالم الغني الملون.

3 التجربة الصينية والتنمية العربية

3.1 إمكانية استفادة الدول العربية من التجربة الصينية في التنمية

يجمع غالبية الباحثين العرب على أن الصين والدول العربية تنتمي إلى دول العالم الثالث كما تنتمي إلى الدول النامية. ومع وجود الكثير من القضايا المماثلة فإن تجربة الصين بنظرهم تقدم نموذجا جديدا للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمجتمعات دول العالم الثالث. ويمكن للدول النامية لا سيما الدول العربية الاستفادة منها. أشار إبراهيم الأخرس إلى "وما يمكن نقله عن النموذج الإنمائي الصيني التي تتحدث عن الإصلاح هو أن مصر والصين تعدان من دول العالم الثالث وهناك قاسما مشتركا بينهما، حيث أن هناك تشابه في الخصائص السكانية بين البلدين وتوزيع السكان"⁽⁴⁾

كما أشار سامر خير أحمد إلى أن التجربة الصينية - من حيث المبدأ - تصلح درسا ومجالا لاستخلاص العبر، وأوضح أن "استفادة العرب من اللانموذج الصيني في

التنمية، رهن بتقاربهم الاقتصادي. ثم إن استفادتهم من اللانموذج النهضوي، القائم على خدمة الهدف الوطني الأسمى من دون التفات للكيفية الأيديولوجية التي يتم الوصول بها إليه، لا يمكن أن يحدث قبل إنجاز ذلك التقارب الاقتصادية أولاً، ذلك أن التنمية الاقتصادية، في اللانموذج النهضوي الصيني، كانت بمثابة حجر الأساس لفتح آفاق النهضة الوطنية الشاملة، هذا فضلاً عن أن التقدم في المجالات السياسية والعسكرية ليست متصوراً من دون السيادة على الموارد".⁽⁵⁾

وفي الواقع، إن التجربة الصينية هي تجربة فريدة، لها خبرات غنية في تحقيق التوازن بين الإصلاح والتنمية والاستقرار، ومكافحة الفقر، وأضفت التجربة الصينية لونا إلى الحضارة البشرية في ظل العولمة، وتتمسك الصين في معالجة العديد من القضايا العالمية بإعتماد جاذبية التجربة الصينية. أثبتت التجربة الصينية أنها تلائم الظروف المحلية الصينية. وتبرز أهميتها أولاً في أنها ساعدت الصينيين على التخلص من الفقر، وحققت النهضة الصينية في فترة زمنية قصيرة نسبياً. وهي نتاج دولة نامية تختلف عن نموذج الديمقراطية الغربية اختلافاً كبيراً. ويمكن لبعض البلدان النامية، ومنها الدول العربية، الاستفادة منها مع التنبه إلى أنه لا يمكن نقلها إلى بلد آخر. لذا يتعين على كل بلد إيجاد نموذج تنموي يتوافق مع ظروفه الخاصة.

3.2 كيف استفادت الدول العربية من التجربة الصينية

ذهب بعض العلماء العرب إلى أن سبب التطور الاقتصادي في الصين يعزى إلى تطور المنظور الإصلاحي في الصين، وانفتاحها على الاقتصاد العالمي وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية الحكومية وتشجيع الاستثمار الخارجي فضلاً عن الاندماج التدريجي للاقتصاد الصيني في بوتقة الاقتصاد الرأسمالي الحر، وإضافة إلى رخص الأيدي العاملة الصينية وانخفاض كلفة الأراضي وسياسات مالية ومصرفية تدعم الاستثمار. ورأى بعضهم أن أسرار تقدم الصين تتجلى في تواضع الإنسان وطاعته وفاعلية

التنظيم والإدارة وجودة الخطة والسياسات الاستراتيجية في الصين وتكتيكاتها والتدرج المرحلي والتجريب، ودور الدولة وتنوع الموارد المالية وإعادة البناء للشركات المملوكة للدولة وعودة هونج كونج وماكاو والدخول في منظمة التجارة العالمية عام 2001، والاندماج والتكامل، ونقل التكنولوجيا الحديثة والتفاعل مع العولمة الكونية والحفاظ على خصوصية والثقافة الشرقية واقتصاد السوق الاشتراكي والتغيرات الهيكلية والنظام السياسي والتطور في قطاع الزراعة والتطور الصناعي والانتقال من المركزية لللامركزية وإنشاء المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة الموجه للتصدير والسلام الاجتماعي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والبرامجياتية النفعية والعلاقة بين العام والخاص والسياسات التعليمية والبحث العلمي، وإصلاح الأجور وارتفاع الدخل وضبط الأسعار.

وقد دعت بعض الدول العربية إلى الاستفادة من التجربة الصينية في التنمية، على سبيل المثال، واعتقدنا أنّ مصر قد استفادت من التجربة الصينية من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، والسودان استفاد من التجربة الصينية في تطوره من حيث التنمية الزراعية وطريق التصنيع، والأردن استفاد من التجربة الصينية في تطوره من حيث تدخل الحكومة والتنمية بالاعتماد على الذات وتنمية المحافظات، فيما استفادت الإمارات المتحدة العربية من التجربة الصينية في تطورها من حيث دفع دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية، واستفادت السعودية من التجربة الصينية في تطورها من حيث برنامج التحول الوطني والمدن الاقتصادية السعودية.

ولكن إذا قيمنا نتائج البرامج المستفاد من التجربة الصينية، لوجدنا أنّها ليست مرضية، وما حققت الدول العربية أهدافا تسعى ورأئها، يعزى سبب ذلك إلى أن الدول العربية لم تدرك التجربة الصينية من طبيعتها ودلالاتها، بل تدركها بشكل ظاهري،

فيجب القول إن الأهم في التجربة الصينية هو تحرير الفكر والتخلص من التبعية والاعتماد على الذات في التنمية، واستخلاص الحقيقة من تحليل الواقع.

الخاتمة

يمكن القول إن التجربة الصينية تجربة فريدة يناسب الظروف الصينية الخاصة، لها خبرات غنية في تحقيق التوازن بين الإصلاح والتنمية والاستقرار، ومكافحة الفقر، وتتجلى أهمية التجربة الصينية في عيون الباحثين العرب في أنها قد تحدث تغيرات في النظام الدولي، فأكدوا أن تعاضم القدرات الاستراتيجية للصين وتنامي الإمكانيات الكونية للصين حقيقة لا يمكن التكرار منها، وذلك على كافة المستويات الاقتصادية

والاستراتيجية والسياسية والثقافية، واحتمال تبوؤها لمكانة كونية مرموقة، تعيد التوازن للنظام الدولي، الذي اختل في فترة العقدين الماضيين، فقد تحدث التغيرات في النظام الدولي من أحادي القطب إلى متعدد الأقطاب. فيما ذهب البعض أن أهمية التجربة الصينية تبرز في كونها ساهم في رفع القوة الصينية الناعمة. فالتجربة الصينية هي جزء من القوة الصينية الناعمة، فيساعد نجاح التجربة الصينية على رفع القوة الصينية الناعمة، حتى تتمسك الصين بزمام الحديث في عديد من القضايا العالمية باعتماد على جاذبية التجربة الصينية.

نود الإشارة إلى أن التجربة الصينية هي طريق يناسب الظروف الصينية الخاصة، فأهميتها تبرز أولاً في مساعدة الصينيين على التخلص من الفقر وتحقيق النهضة الصينية في وقت قصير نسبياً، وإنها تجربة تنشأ في دولة نامية تختلف عن نموذج الديمقراطية الغربي اختلافاً كبيراً، فيمكن لبعض البلدان النامية الأخرى الاستفادة منها، ولكن لا يمكن نقلها إلى بلد آخر ويتعين على كل بلد إيجاد نموذج تنموي يتوافق مع ظروفها الخاصة. ويمكن للدول العربية دراستها بتعمق واعتماد الفلسفة الأساسية التي استخدمتها في تحقيق النجاح. ويمكن للدول العربية الاستفادة منها، ولكن لا يمكن نقلها من الصين إلى الدول العربية مباشرة، بل يجب على الدول العربية الاستفادة منها من حيث طبيعتها وفحواها، لا بشكل سطحي، وعلى كل دولة إيجاد نموذج تنموي يتوافق مع ظروفها الخاصة.

الهوامش السفلية :

- 1 - سمير أمين وآخرون. الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب الصين - فيتنام وكوريا[M]. مكتبة مديبولي، 2002، ص95.
- 2 - عبد العزيز حمدي عبد العزيز. التجربة الصينية — دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية[M]. القاهرة: أم القرى للطبع ونشر والتوزيع، 1997، ص124-159.
- 3 - إبراهيم الأخرس. أسرار تقدم الصين — دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود[M]. القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2008، ص173.
- 4 - إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو (هل يمكن الاقتداء بها؟)[M]. القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2008، ص290.
- 5 - سامر خير أحمد، العرب ومستقبل الصين[M]. مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص136.

المراجع

- (1) سمير أمين وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب الصين - فيتنام وكوريا[M]، مكتبة مديبولي، 2002.
- (2) عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية — دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية[M]، القاهرة: أم القرى للطبع ونشر والتوزيع، 1997.
- (3) إبراهيم الأخرس، الصين الخلفية الأيديولوجية والنفعية البراجماتية[M]، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2006.
- (4) رضوان جمول، الاقتصاد السياسي للصين الحديثة: قراءة في مبادرة ((الحزام والطريق)) وآفاقها المستقبلية[M]، لبنان: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2016.
- (5) إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو (هل يمكن الاقتداء بها؟)[M]، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2008.
- (6) إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين — دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود[M]، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2008.
- (7) طارق فارس، الإصلاح الاقتصادي في العالم الإسلامي وإمكانية الاستفادة من التجربة الصينية[J]، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، 2016(5).

- (8) نبيل علي سرور، الظاهرة الصينية: أبعاد التجربة الصينية وتطور علاقات الصين الخارجية في مرحلة الإصلاح والانفتاح[M]، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2016.
- (9) منى يونس حسين، تطور الاقتصاد الصيني بين اشتراكية السياسة ورأسمالية السوق[M]، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2016.
- (10) طلال صالح إبراهيم بنان، تجربة الصين في الإصلاح والعصرنة: معضلة التوفيق بين النظرية الشيوعية والممارسة الرأسمالية[J]، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، 2011(1).
- (11) أحمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل[M]، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015.
- (12) سامر خير أحمد، العرب ومستقبل الصين[M]، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وثقافة للنشر والتوزيع، 2009.